الفصل الرابع

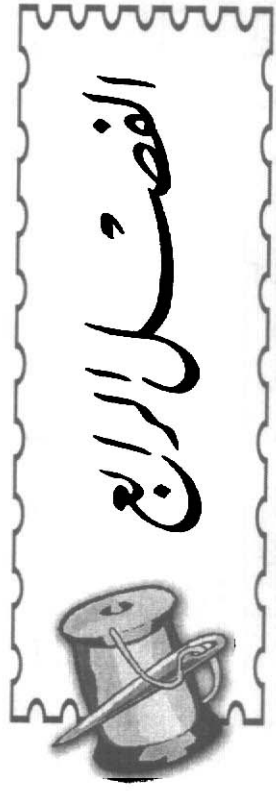

الصناعات الصغيرة

تمهيد :

أدت الزيادة السكانية العالمية جنباً إلى جنب مع التطورات التكنولوجية إلى ظهور مشكلة البطالة تلك التي ضاعف من حدوثها موجات الركود والكساد العالمي .ومع ضعف القدرات التمويلية والفنية أصبح من الضروري البحث عن أساليب تحقق استيعاب أعداد أكبر من العاملين في مجالات الأنشطة المختلفة والتي تتطلب بالضرورة استثمارات كبيرة.

هذا مما جعل أنظار العالم بأسره تلتفت مؤخرًا إلى الصناعات الصغيرة باعتبارها دعامة أساسية لأي توجه تنموي ولا يشكل هذا التوجه إبداعًا خارقًا فقد بدأ الوجود بأسره كمشروع صغير ثم نما وتطور كما تنمو الأشياء وتتطور. وبالتالي فإن الاهتمام بالمشروعات الصغيرة هو عودة لأصل الأشياء.

ويأتي الاهتمام بالصناعات الصغيرة نتيجة ظهور العديد من المشاكل التي لم تستطع الصناعات الكبرى التعامل معها أو إيجاد حلول لها أو التغلب عليها. هذا بالإضافة إلى إدراك الحكومات والأفراد في الوقت الراهن بأهمية الأدوار التي تقوم بها الصناعات الصغيرة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فلا تقتصر أهمية الصناعات الصغيرة على كونها مجرد طاقة إنتاجية مولدة للإنتاج والدخل وفرص العمل، بل إنها أكثر من ذلك تكون بمثابة المورد الذي تحصل منه الدولة على ما تحتاجه من الخبرات والمهارات الفنية والتنظيمية والإدارية اللازمة للتطور الصناعي والتنمية.

ولعل من أهم الدروس المستفادة من تجارب التصنيع الناجحة في الدول الصناعية وفى بعض الدول النامية على حد سواء، ذلك الدور الفعال الذي لعبته وما تزال تلعبه منشآت الأعمال الصغيرة في هذا المجال. أكثر من هذا فإن نمو وتعاظم دور المشروعات الصناعية كبيرة الحجم أو العملاقة نتيجة لما أحدثته الثورة العلمية أو التكنولوجية المعاصرة في تطور أدوات الإنتاج وما صاحبها من تطور مماثل في أساليب الإدارة والتنظيم في مجال التصنيع لم يستطع أن يمحو

ذلك الدور الفعال الذي لعبته الصناعات الصغيرة وما تزال في تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الصناعية بصورة خاصة في معظم التجارب التنموية الناجحة في دول العالم المتقدم والنامي على السواء.

ونظرًا لأهمية الصناعات الصغيرة باعتبارها من الدعامات الأساسية في التنمية البشرية كان من الضروري التعرض للنشأة التاريخية للصناعات الصغيرة عبر العصور تأكيدًا على أهميتها.

النشأة التاريخية للصناعات الصغيرة:

يرجع تاريخ الصناعات الصغيرة في مصر إلى أقدم العصور منذ العصر الفرعوني مرورًا بالعصر القبطي فالإسلامي وحتى الآن.

وقد زاد عدد الصناعات الصغيرة خلال فترتي الحرب العالمية الأولى والثانية، ومع ثورة يوليو اهتمت الدولة بهذه الصناعات من خلال إنشاء العديد من الأجهزة والإدارات التي تقوم برعايتها ودعمها.

كما شهدت فترتي الخمسينات والستينات تقدمًا صناعيًا كبيرًا في ظل حماية جمركية ومزايا تفضيلية كبيرة.

ومنذ بداية السبعينات زاد الاهتمام بالقطاع الخاص والصناعات الصغيرة كما زاد عدد الوحدات الصناعية الصغيرة خلال فترتي الثمانينات والتسعينات. ومع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي وتشجيع القطاع الخاص زاد الاهتمام بالصناعات الصغيرة من خلال الأجهزة التي أقيمت لدعمها ورعايتها.

مراحل الصناعة في مصر:

[١] المرحلة العائلية اليدوية:

والتي أساسها قيام كل أسرة بصناعة ما يلزمها من الكساء وغيره.

[٢] نظام الطوائف أو نظام الحرف اليدوية:

كانت وحدات الأعمال السائدة في ظل هذا النظام وحدات صغيرة فردية تقوم بتشغيل العمال المتجولين الرحل لكي ينتجوا السلع الاستهلاكية

بواسطة العدد اليدوية. وكان هؤلاء العمال الرحل يستخدمون عددهم اليدوية التي يمتلكونها في إنتاج الأنواع المختلفة من السلع الاستهلاكية البسيطة.

وكان من تقاليد الطائفة الحرفية أن يحتفظ أفرادها بالأسرار الفنية الدقيقة للصنعة التي اكتسبوها خلال التدريب والممارسة والخبرة، كما كان من تقاليد الطوائف ألا يدخلها أي فرد جديد إذ من شأنه أن ينافس أصحابها الأصليين. فإنهم كانوا لا يدربون أحدًا على طرق صناعتهم إلا أن يكون قد أتى ليحل محل أحدهم وفى هذه الحالة يقبل بشروط خاصة.

ومما لاشك فيه أن نظام الطوائف الحرفية واتباع تقاليدها كان من العوامل المهمة للمحافظة على مستوى الحرف وإتقان الصنعة، فقد كانت تلك الطوائف من داخلها بمثابة مدارس فنية تشرف على إعداد الصبية ليكونوا بدورهم صناعًا في المستقبل.

وقد كانت هناك في هذه المرحلة نقابات حرفية ونقابات التجار. وكانت النقابات الحرفية تختص برعاية وتنظيم شئون العمال والحرفيين وأصحاب المحال التي تقوم بتشغيلهم في هذه النقابات تبعًا لمجموعاتهم الحرفية، كما كانت تنظم علاقاتهم التجارية الخارجية وتتولى تنظيم الأسعار والأجور وشروط العمل ونوع الإنتاج. وكانت البساطة تغلب على علاقات العمل لصغر حجم الوحدات وبساطة النظم الإدارية المتبعة.

وتعتبر النقابات من أبرز المؤسسات في العصور الوسطى فقد كان لكل حرفة نقابتها وتقاليدها وقانونها الذي يدور حول حماية الصانع والمستهلك.

وكان شيخ الصنعة هو المهيمن على أفراد نقابته والموجه لهم في فنهم ،ويليه النقيب ثم المعلم ثم الأسطى ثم الصبي. ولم يكن دخول أي شخص حرفة ما من الأمور السهلة إذ كان لا يسمح بممارسة المهنة إلا إذا كان معترفًا به في النقابة ولا يعترف به في النقابة إلا إذا مر بالخطوات الضرورية لتكوين الصانع.

[٣] نظام الوسطاء (الصناعات المنزلية):

أتيح لهذه الصناعة الظهور عندما بدأ الأعضاء الحرفيين في النقابات الحرفية. وتتميز هذه المرحلة بظهور طائفة التجار الوسطاء الذين كانوا يستحضرون المواد الخام ويضعونها في متناول العمال في محال إقامتهم. وكان هؤلاء الوسطاء يقومون بتصريف المنتجات تامة الصنع، وكانوا في بعض الأحيان يقدمون للعمال الحرفيين العدد اليدوية والتجهيزات اليدوية اللازمة. ويمكن القول أن نظام الصناعات المنزلية أو نظام الوسطاء كان يعتمد على الفصل بين العمال وبين ملكية الأدوات والعدد التي يستخدمونها.

[٤] نظام المصنع اليدوي الصغير:

وفى خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ظهر نظام المصنع اليدوي الصغير حيث يجتمع العمال في مكان واحد لإنتاج سلعة معينة تحت إدارة مباشرة من جانب صاحب العمل أو من ينوب عنه. وقد اتسم هذا النظام بسهولة الإشراف والرقابة على العمل وسهولة تطبيق قواعد تقسيم العمل على نطاق واسع مما يؤدى إلى زيادة الإنتاج وانخفاض تكاليفه، إلا أن هذه المصانع لم تبلغ في الإنتاج والانتشار ما بلغته الصناعات المنزلية بسبب اعتماد الأولى على الأساليب التقليدية في الإنتاج ومن ثم لم يستطع نظام المصنع اليدوي أن يحل محل الصناعات المنزلية.

[٥] نظام المصنع الكبير:

أحدثت ثورة التصنيع والاكتشافات العلمية واستخدام الميكنة في عمليات الإنتاج تحولات كبيرة في السوق والمنتجات وتحولت المصانع اليدوية إلى مصانع أكثر حداثة.

فقد أحدثت المنافسة العالمية في الأسواق بين المنتج والحرفي ونظيره من إنتاج المصانع الحديثة الذي يتصف برخص الأسعار إلى اندثار الكثير من الحرف الصناعية كما تخلى الكثير من الحرفيين عن عملهم في ورش صغيرة الحجم والتحقوا بالعمل في المصانع الكبيرة.

مفهوم الصناعات الصغيرة:

أثار تحديد مفهوم محدد للصناعات الصغيرة جدلاً كبيرًا في الفكر الاقتصادي بين المهتمين بأمر هذه الصناعات، ذلك لأنه من الصعوبة بمكان وضع تعريف محدد ودقيق للصناعات الصغيرة. وترجع هذه الصعوبة إلى تعدد الآراء التي قيلت بشأن تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة، وكذلك إلى تعدد المعايير التي تستند لتلك الآراء في تعريفها للصناعات الصغيرة وإلى نسبية تلك المعايير واختلاف مدلولها من بلد لآخر وذلك تبعًا لدرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها الدولة في تطورها. وكذلك تبعًا لمدى الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج المختلفة التي تتمتع بها كل دولة.

ويقصد بالمشروع الصغير في تطبيق أحكام قانون المنشآت الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطًا اقتصاديًا إنتاجيًا أو خدميًا أو تجاريًا لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً.

كما تعرف المشروعات الصغيرة على المستوى الدولي بأنها وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعًا وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة والبعض الآخر يستأجر عمال أو حرفيين ومعظمهم من يعمل برأس مال صغير جدًا.

وتعرف أيضًا بأنها المؤسسات قليلة العمالة الصغيرة في رأسمالها، الشخصية في ملكيتها والتي تنتج لغرض السوق المحلية بالأساس ولا تحتاج إلى تقنية راقية للغاية أو لإدارة ضخمة.

وهى المنشآت التي تمول من قبل أصحابها وتقوم على حجم عمالة قليلة وتتصف بالشخصية وتتكون من وحدات إدارية أساسية غير متطورة وتشكل حيزًا صغيرًا في قطاع الإنتاج الذي تعمل فيه وتقدم خدماتها للمنطقة التي تتواجد فيها.

وتشمل المشروعات الصغيرة جميع مشروعات الأعمال ذات الشكل غير المؤسس قانونيًا أي الشركات غير المساهمة، مثل شركات الأفراد

والمشاركة والمشروعات العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة أو بالأسهم والوكالات والتعاونيات الصغيرة والصناعات الصغيرة والحرف والمهن الصغيرة الحجم سواء أكانت تقدم خدمة أو تنتج سلعة.

أي أن المشروع الصغير يتحدد بحجم رأس المال المستثمر وحجم القوة العاملة والإنتاج والمبيعات والمخزون ومعدل دورانها وحجم الأعمال بشكل أو بآخر.

وتتنوع التعريفات الخاصة بالمشروعات الصغيرة تبعًا لتنوع العلوم المختلفة إلى:

[١] المشروع الصغير من وجهة نظر علم الإحصاء:

أخذت مصر بمعيار العمالة كأساس لتعريف قطاع الصناعات الصغيرة.حيث تعرف هذه الصناعات بأنها الصناعات التي تمارس داخل منشآت صغيرة يعمل بها تسعة مشتغلين فأقل، وتقوم بنشاط من الأنشطة الصناعية المختلفة لحسابها أو تقدمها كخدمة صناعية للغير،وهى تابعة للقطاع الخاص ويغلب عليها الطابع الفردي، ولا يمسك أغلبها دفاتر أو حسابات منتظمة.

[٢] المشروع الصغير من وجهة نظر علم الإدارة:

يعرف بأنه نشاط له هدف معين ووقت وموارد محددة.

[٣] المشروع الصغير من وجهة نظر علم الاقتصاد:

استثمار يوجد لإنتاج محدد لتحقيق عائد ربح لصاحبه وعائد نفعي للمجتمع، ويتميز بانخفاض رأس المال المستثمر والتكنولوجيا البسيطة المستخدمة.

[٤] المشروع الصغير من وجهة نظر علم القانون:

هو اتفاق أو عقد بين طرفين أو أكثر – صاحب المشروع وجهَة التمويل أو شخص آخر مثلاً– يمكن تنفيذه قانونيًا بمعنى أن النشاط الخاص بهذا الاتفاق لا يخالف أو يتعارض مع القانون، كصناعة المواد المخدرة مثلاً.

وهناك اتفاق مع التعريفات السابقة إلا أن الاختلاف مع التعريف من وجهة نظر علم الإحصاء نظرًا لأن المشروعات الصغيرة تنقسم إلى عدة أنواع من حيث الحجم إلى مشروعات صغيرة، مشروعات صغيرة جدًا، ومشروعات متناهية في الصغر وبالتالي يختلف عدد العاملين بها كما سيشار إليها فيما بعد.

إن التوصل إلى معيار أو مفهوم يمكن من خلاله توضيح مفهوم الصناعات الصغيرة يتطلب ضرورة مراعاة الظروف البيئية التي تتم فيها هذه الصناعات، ومرحلة التطور التي يمر بها المجتمع، والمشكلات التي تواجهها، ومدى ارتباط المجتمع بتقاليد معينة وإلا أصبح هذا المعيار تحكميًا قد يحيد عن بناء الصواب.

ورغم هذا الاختلاف فإنه يمكن التوصل إلى معايير يمكن أن يكون حولها اتفاق بين الباحثين في هذا المجال، ويتم بناءًا عليها تحديد مفهوم المشروع الصغير.

معايير الصناعات الصغيرة:

وفيما يلي عرضًا لأهم المعايير التي يمكن الاسترشاد بها للحكم على أن المشروع يدخل أو لا يدخل في نطاق الصناعات الصغيرة ومن ثم يصبح مؤهلاً للاستفادة من المساعدات والتيسيرات التي يمكن أن تقدمها الحكومات للمشروعات الصناعية الصغيرة.

[١] المعيار الوظيفي للصناعات الصغيرة:

هو المعيار الذي يحدد الفروق الوظيفية التي تتناول التحليل الاقتصادي وتحديد الدور الكامل لكل من الصناعات الصغيرة والكبيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد جاء في تقرير لِلَجنة (بولتون Bolton) عام ١٩٧١ حول تعريف الصناعة الصغيرة وتمييزها عن الصناعة الكبيرة بالاعتماد على الفروق الوظيفية جاء أن المنشأة الصغيرة هي التي:

- لها نصيب محدود في سوق السلعة التي تنتجها.
- تعتمد على الإدارة الشخصية لأعمالها بدلاً من الاعتماد على هيكل إداري متخصص.
- ليست لديها القدرة على الاستفادة من سوق رأس المال.

[٢] المعايير الكمية للصناعات الصغيرة:

تتناول هذه المعايير الجوانب الكمية والتي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية والتي يمكن بمقتضاها جمع البيانات الإحصائية من أجل الاستفادة منها، وهي في نفس الوقت تساعد الجهات التنظيمية على مساندة الصناعات الصغيرة على تأدية دورها بصورة واضحة المعالم.

وهذه المعايير تشمل: معيار عدد العاملين، معيار رأس المال المستخدم، معيار درجة الانتشار، معيار مستوى التنظيم، معيار الخدمات المقدمة من قبل الدولة، معيار حجم الإنتاج وقيمة الإنتاج، معيار الطاقة الإنتاجية.

- **معيار عدد العاملين:**

يعتبر معيار عدد العاملين من أهم المعايير وأكثرها شيوعًا في تحديد حجم المشروع الصناعي، ومن ثم في التمييز بين الصناعات الصغيرة والكبيرة وذلك نظرًا للسهولة التي تحيط بعملية تحديد حجم العاملين به، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي وذلك نتيجة توفر البيانات الخاصة بالعمالة في غالبية الدول، حيث تنتشر هذه البيانات بصفة دورية ومستمرة وتستخدم في أغراض كثيرة.

ويمتاز هذا المعيار بعدة مزايا منها:

١. توافر البيانات المتعلقة بالعمالة وسهولة الحصول عليها من المشروعات المختلفة حيث أنها لا تنطوي على حساسية أو سرية لكونها مطلوبة لأغراض إدارية مختلفة.
٢. البساطة وسهولة المقارنة على أساسه بين أحجام المشروعات.

وبالرغم من المزايا السابقة لهذا المعيار إلا أنه يؤخذ عليه بعض العيوب منها:

عنصر العامل ليس العنصر الوحيد في العملية الإنتاجية، فنوعية المعدات والآلات المستخدمة ومدى تطورها وحجم الإنتاج كل هذه عناصر اقتصادية ذات أثر على حجم المشروع.

- **معيار رأس المال المستثمر:**

يعتمد هذا المعيار في تحديد حجم المشروعات الصناعية على مقدار رأس المال المستثمر في المشروع. وهكذا فالمشروعات الصناعية الصغيرة طبقًا لهذا المعيار هي تلك المشروعات التي لا يتجاوز رأس المال المستخدم فيها حد أقصى معين يختلف باختلاف الدول التي توجد بها تلك المشروعات وذلك تبعًا لدرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها الدولة وتبعًا لمدى الوفرة أو الندرة النسبية في عناصر الإنتاج المختلفة.

- **معيار درجة الانتشار:**

إن المنشآت الصناعية الصغيرة هي تلك المنشآت التي تتصف بالكثرة العددية وانتشارها مع عدم تنظيمها. كما أنها في مركز ضعيف من الناحية المؤسسية.

- **معيار الإدارة والتنظيم:**

يستند هذا المعيار إلى أن الصناعات الصغيرة لها ما يميزها عن الصناعات متوسطة الحجم من حيث مستوى تنظيم المنشأة وإدارتها. فمن حيث التنظيم الداخلي للمنشأة فإنه غالبًا ما ينقصه الأصول العلمية لتنظيم عملياتها، أو أنه يتم بطريقة مبسطة. ومن حيث الإدارة فإن المنشآت الصناعية الصغيرة تدار بواسطة فرد هو صاحب المنشأة والذي لا ينطبق عليه صفة المتخصص. أي أنه يتولى إدارة المنشأة من الإنتاج، التسويق، التمويل، النواحي الفنية.

- **معيار الخدمات المقدمة من قبل الدولة:**

يرى البعض أن سياسة الدولة تجاه ما تقدمه من خدمات متمثلة في مشروعات البنية الأساسية والتمويل أحد المعايير التي تفرق بين الصناعات الصغيرة والكبيرة الحجم، فالمنشآت كبيرة الحجم عادة ما تلقى دعمًا من قبل الدولة حيث توفر لها الطرق ووسائل النقل والطاقة الكهربائية. مثل هذه الخدمات لا تقدم للمنشآت الصناعية الصغيرة، ومن ثم فإن هذه الصناعات تعرف بالمنشآت التي تتواجد في مناطق ينقصها العديد من خدمات البنية الأساسية، علاوة على ذلك فإنه في ظل ندرة رأس المال واستثمار قدر من

الاستثمارات في المنشآت الكبيرة، فإن الدولة تتخذ قرارًا تلقائيًا بتوفير ما تحتاجه هذه المنشآت من قروض وبشروط ميسرة لا تتوافر للصناعات صغيرة الحجم. وبناءًا على ذلك إذا ما تم تناول حجم القروض وشروط الإقراض المقدمة لمنشآت الصناعة التحويلية يمكن تحديد الصناعات صغيرة الحجم.

- **معيار حجم الإنتاج وقيمة الإنتاج:**

يقابل معيار حجم الإنتاج عدة صعوبات منها أنه لا يصلح في حالة المنشآت التي تنتج عدة منتجات لصعوبة الجمع العيني، أما معيار قيمة الإنتاج فيعيبه تأثر القيمة المضافة بالأسعار مما قد يعطى نتائج مضللة في حالة التغييرات الكبيرة في الأسعار.

- **معيار الطاقة الإنتاجية:**

وهذا المعيار يكون فعالاً في الصناعات التي تكون فيها طبيعة المنتج موحدة كصناعة السكر والأسمنت. ولكن في صناعات كالنسيج -حيث تتعدد أشكال المنتج- فإن الطاقة العينية للمعدات لا تعتبر مقياسًا دقيقًا للحجم.

الخصائص التي تتميز بها الصناعات الصغيرة:

تتميز الصناعات الصغيرة بعدد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الصناعات الكبيرة ومن هذه الخصائص:

[١] صغر حجم المشروع الصغير مقارنة بالمشروع الكبير.

[٢] تتميز المشروعات الصغيرة بالجمع بين الإدارة والملكية أفراد وشركاء.

[٣] قلة عدد العاملين في المشروع الصغير.

[٤] نشاط المشروع ونطاقه الجغرافي محدودًا نسبياً.

[٥] بساطة التكنولوجيا المستخدمة.

[٦] لا يتطلب المشروع الصغير كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما تنعكس على تكلفة المنتجات.

[٧] تقدم السلع والخدمات التي تتناسب مع متطلبات السوق والمستهلك المحلى مباشرة.

[٨] ارتفاع المستوى المهاري للعمالة المشتغلة فيها نظرًا للتخصص الدقيق، وقيام برامج التعاون بينها وبين المشروعات الكبيرة على أساس التعاقد من الباطن.

[٩] إيجاد فرص عمل أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب والقضاء على مشكلة البطالة.

[١٠] تنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإرساء قواعد التنمية الصناعية.

[١١] تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية حيث تتسم الصناعات الصغيرة بالمرونة في التنقل بين مختلف الأقاليم الأمر الذي يساهم في إيجاد مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق الريفية.

[١٢] المساهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي مع الصناعات الكبرى حيث تقوم بعض الصناعات الصغيرة بإنتاج بعض مستلزمات الإنتاج للصناعات الكبرى.

[١٣] انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوبة لمباشرتها وصغر القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها.

[١٤] وجود سياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وخطط واضحة.

[١٥] بساطة التنظيم المستخدم ،وسهولة الاعتماد على مستشارين وخبرات جديدة.

[١٦] نقص تكلفة الإدارة والمصروفات العمومية، وحجم التكلفة الثابتة وبالتالي البيع بأسعار قليلة نسبيًا وإغراق السوق بكميات كبيرة من السلع والخدمات.

[١٧] سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق- لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان- وزيادة نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع.

[١٨] السرعة والدقة في اتخاذ القرارات بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة.

[١٩] تسهم الصناعات الصغيرة في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في عديد من الدول النامية، كما تعمل على إشباع الطلب السياحي على المنتجات الوطنية (مثل منتجات خان الخليلي في مصر).

معوقات الصناعات الصغيرة:

تواجه الصناعات الصغيرة الكثير من المعوقات والمشاكل التي تعوق تقدمها وتحول دون قيامها بدورها ومنها:

أولاً: معوقات قانونية:

[١] عدم وجود إطار لنظام قانوني مستقل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يحدد القواعد التي تحكمها ويحدد مفهومها ومراحل إنشائها وانتهائها.

[٢] الحصول على الترخيص- يرتقى إلى مرتبة الاستحالة- مع وجود خطر العمل في المنزل.

ثانيًا: معوقات تنظيمية:

[١] تعقيد وتعدد إجراءات إنشاء المشروعات الصناعية الصغيرة.

[٢] صعوبة حصول هذه المشروعات على الشكل الرسمي لها.

[٣] غياب التنسيق بين الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة.

[٤] غياب التنظيم الخاص برعاية وتشجيع الموهوبين والمبدعين في مجال المشروعات الصغيرة.

[٥] قلة الاهتمام بالشروط الصحية والقوانين العمالية في معاملة العمال، فلا يراعى تحديد ساعات العمل وتهيئة الظروف الملائمة للعمل من حيث

الحرارة والإضاءة والتهوية وحق العمال في الأجازات مما يؤدي إلى هبوط إنتاجية العامل.

[٦] عدم وجود جهاز أو هيئة واحدة مسئولة عن تنمية وتقديم الخدمات الأساسية والإرشاد الصناعي للصناعات الصغيرة.

ثالثًا: معوقات فنية:

[١] عدم تطوير وتحديث وسائل الإنتاج واستخدام معدات الإنتاج القديمة.

[٢] عدم توافر الكفاية الفنية من حيث الخبرة والمهارة.

[٣] هبوط جودة الخامات وخاصة المحلية وعدم توفرها وصعوبة الحصول عليها باستمرار.

رابعًا: معوقات إدارية:

[١] غالبًا ما يتحمل مدير المشروع المهام الإنتاجية بالكامل مثل الإنتاج والإدارة والتمويل والتسويق، وهي عمليات توزع في المؤسسات الكبيرة على عدة أشخاص.

[٢] قد لا تتوافر الخبرة اللازمة لمبادرة ومباشرة المشروع الصغير، كما أنه قد لا تقوم أجهزة الدولة والبنوك وغرف التجارة بتوفير الاستشارة والمعرفة لهذه المشروعات.

[٣] عدم كفاءة الإدارة وانخفاض معدلات الخبرة وزيادة سلاسل الروتين والتعقيد الحكومي.

[٤] سوء إدارة المخزون ،وتتمثل في عدم توازن كمية المخزون وتقديرات الشراء الخاطئة مما أدى إلى توظيف رأس المال العامل في المخزون والذي أدى إلى زيادة التكاليف دون مبرر.

خامسًا: معوقات تمويلية:

[١] عدم توفير رأس المال الكافي لبدء المشروع.

[٢] سوء إدارة الأموال وبخاصة المبالغة في منع الائتمان. فقد تعرضت معظم المشروعات الصغيرة للشدائد بسبب منح الائتمان غير

المضمون، وذلك بسبب اندفاع أصحابها في زيادة المبيعات مما عرض أموال المشروع للضياع.

[٣] الإفراط في التكاليف العامة والتشغيلية وضعف التدفق النقدي والسيولة.

[٤] الاهتمام غير الكافي بالتخطيط المالي لمستقبل المشروع إلا إذا واجه المشروع مشاكل حادة في نشاطه.

[٥] ضعف قدرات البنوك في مجالات التقييم والإشراف في مجال إقراض المشروعات الصغيرة.

[٦] عدم ملاءمة المعايير المتبعة في إقراض المشروعات الصغيرة.

[٧] عدم ملاءمة أساليب الاقتراض بضمان المشروعات الصغيرة.

[٨] صعوبة الحصول على المساحات والمواقع المناسبة.

[٩] صعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج.

[١٠] صعوبة الحصول على المعلومات والتكنولوجيا.

[١١] زيادة حجم القطاع غير الرسمي.

[١٢] انخفاض ربحية عمليات إقراض الصناعات الصغيرة بل وتعرضها أحياناً للمخاطرة.

سادسًا: معوقات بشرية:

[١] ضعف أو عدم ملاءمة خصائص العمالة من حيث المهارات والتعليم لاحتياجات المشروع.

[٢] عدم كفاية التدريب لأصحاب المشروعات.

[٣] ضعف مشاركة المرأة في هذه المشروعات.

[٤] قد لا يوجد الحافز لدى الأفراد للعمل في المشروعات الحرة الصغيرة وتملكها ورغبتهم في العمل الحكومي والتبعية الوظائفية.

سابعًا: معوقات تسويقية:

[١] قلة منافذ التوزيع المناسبة وكذلك قلة الجهود والأنشطة التسويقية للترويج لهذه المنتجات والإعلان عنها.

[٢] نقص المعلومات اللازمة للتسويق.

[٣] عدم الحرص على جودة المنتجات.

[٤] غياب التعاقد من الباطن في مجال العقود والمناقصات.

[٥] غياب التكامل بينها وبين المشروعات الكبيرة.

[٦] غياب الأجهزة والشركات المتخصصة في مجال التسويق.

[٧] عدم القدرة على مسايرة التغيرات في اتجاهات السوق وبالتالي عدم القدرة على تطور السلع باستمرار لتناسب اتجاهات السوق.

[٨] القدرة الضعيفة على المنافسة مثل عدم القدرة على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة.

[٩] نقص تسهيلات النقل والطرق الممهدة خاصة في القرى النائية فضلاً عن نقص تسهيلات التخزين وعدم وجود احتياطات لأنواع الخامات.

[١٠] عدم وجود تخطيط واضح لسياسة تسعير السلع المنتجة، حيث لا توجد نظم حسابات تكاليف دقيقة على ضوء تكاليف الإنتاج والتسويق الفعلية.

أبعاد الصناعات الصغيرة:

هناك عدة أبعاد تتحكم في الصناعات الصغيرة وأثرها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

وفيما يلي عرض موجز لأبعاد الصناعات الصغيرة.

[١] البعد الاقتصادي:

يعد من أهم الأبعاد، حيث أنه يبحث في العائد والتكلفة والتأثير على الدخل وعلى الإنفاق. وقد ثبت بالبحث والدراسة أن عائد الصناعات الصغيرة يفوق كثيرًا تكاليفها؛ بل إن القيمة المضافة المحققة من الصناعات الصغيرة تمثل أحد المعالم الملموسة الناتجة من إنشائها وهى قيمة ضخمة ومتسعة

أيضًا، كما ثبت أنها تعمل على زيادة الدخل وتحسين مستوى الإنفاق وزيادة الادخار وكذلك الاستهلاك وارتقائه وتجويد نوعيته وعن عائد الاستثمار فضلاً عن زيادة الناتج المحلى الإجمالي وإنعاش الوضع الاقتصادي وزيادة فترات الرواج في الدورة الشرائية.

[٢] البعد الاجتماعي:

تعمل الصناعات الصغيرة على إحداث تغييرات إيجابية في المجتمع من خلال التأثير الإيجابي الفعال على علاقات وآليات وأدوات وسلوكيات القواعد الاجتماعية.

فالصناعات الصغيرة بانتشارها في المجتمعات الريفية الزراعية تغير من نمط الفكر الاقتصادي السائد فيها، كما تغير من نمط العلاقة بين القوى الاجتماعية بعضها البعض بما تحدثه من تقارب ما بين أصحاب العمل والممارسين له والعاملين فيه. ويتم ذلك من خلال تأثير الصناعات الصغيرة على جانبين أساسيين هما:

- تغيير نمط الإنتاج السائد وأشكاله وعلاقاته بالتحول من قيم الزراعة إلى قيم الصناعة.
- القضاء على البطالة وتحقيق استقرار العمالة والاحتراف المهني والمهارة التشغيلية للفرد وقدرته على التحكم فيما يقوم بعمله وتشغيله.

ومن ثم تؤثر الصناعات الصغيرة على هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية.

[٣] البعد الجغرافي:

تعمل الصناعات الصغيرة على تحقيق التكامل الإقليمي بين الأقاليم الجغرافية بعضها البعض. ويتحقق التكامل الإقليمي الجغرافي من جانب الصناعات الصغيرة من خلال قدرتها على الانتشار بين الأقاليم الجغرافية المختلفة ومن ثم تتحقق التنمية الإقليمية حيث أن الصناعات الصغيرة لها قدرة على الانتشار الواسع السريع من خلال حسن اختيار أماكن توظيفها.

[٤] البعد الأمني:

إن الوعي الأمني والإدراك المتكامل لمتغيرات الأمن توضح بما لا يدع مجالاً للشك أن التوتر الاجتماعي والقلق المعيشي وعدم الاستقرار الوظيفي والبطالة هي الدوافع الأساسية التي تقف وراء عدم الشعور بالأمن.

وبالصناعات الصغيرة فرص ومجالات عمل تشغل الوقت والتفكير، وتعمل على معالجة أسباب التوتر والقلق وعدم الاستقرار والبطالة، وتعمل على تنمية علاقات الارتباط بالعمل في مشروع معين في تحسين نمط الحياة والاستفادة من عنصر الزمان في المستقبل.

[٥] البعد المستقبلي:

تعمل الصناعات الصغيرة على تنمية وزيادة الإحساس بعنصر الزمن والوقت، وعلى حفز الدافع نحو التحسين والتطوير، وفى الوقت ذاته تحرص على الإبداع والابتكار نظرًا لما تحتويه الصناعات الصغيرة من الاعتماد على المبادرة الفردية والمشاركة ذات المردود السريع على المتميزين في الآداء وعلى أصحاب الأفكار والآراء البناءة وعلى المخترعين والباحثين.

كما يتبلور البعد المستقبلي من خلال كون المشروع الصغير مجرد نواة لمشروع أكبر قابل للتوسع والنمو والتطور والزيادة والإضافة إليه لما للمشروع الصغير من مرونة عالية وقابلية مرتفعة للاستجابة لما يحتاج إليه السوق الذي يعمل فيه.

أركان المشروع الصغير:

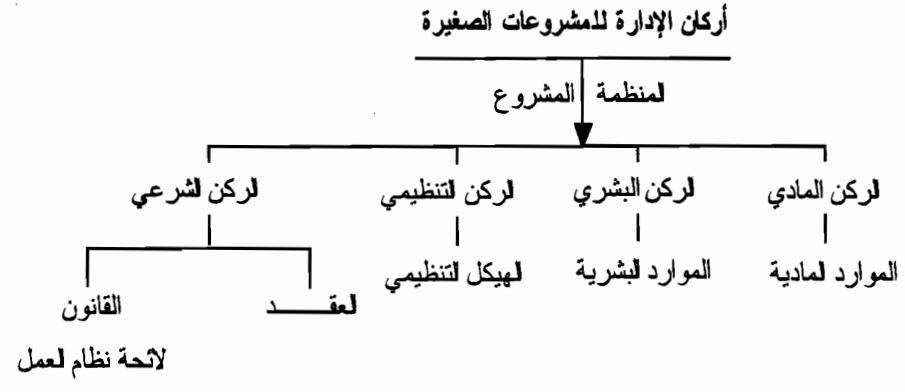

[١] الركن المادي:

يقصد به الموارد المادية للمشروع وتشمل رأس المال اللازم لتمويل المشروع والآلات والمعدات والخامات ومستلزمات إدارة الإنتاج، كما تشمل موقع المشروع وهو المكان الذي يقام عليه المشروع.

ولضمان نجاح المشروع يجب أن يتوفر لموقع المشروع الشروط الآتية:

أ- مدى حاجة المجتمع في هذه المنطقة لهذه النوعية من المشروعات.

أ- مدى توافر التسهيلات والمواد الخام والتسويق والنقل.

ب-مدى القدرة الشرائية لسكان المنطقة.

[٢] الركن البشرى:

يقصد به الموارد البشرية للمشروع وتشمل صاحب المشروع والقوى العاملة اللازمة لإدارة عمليات الإنتاج والقائمين عليه.

[٣] الركن التنظيمي:

يقصد به الهيكل التنظيمي للمشروع أو الخريطة التنظيمية الإدارية له. وهو الإطار أو الشكل الذي يوضح بناء الوحدات الداخلية للمشروع والعلاقات الإدارية فيه، والأوصاف الوظيفية لمختلف وظائف المشروع، وتحديد السلطات والمسئوليات المحددة لأنشطة المشروع.

[٤] الركن الشرعي:

الركن الشرعي للمشروع يعنى أن نشاط المشروع يجب ألا يخالف القانون السائد في المجتمع. ويتمثل الركن الشرعي كأساس للمشروع في عنصرين:

أ- العقد:

ويقصد به عقد إنشاء المشروع - والعقد اتفاق بين طرفين صاحب المشروع في المنظمة القائمة بالتمويل - أو عقد إنشاء شركة المشروع (شركاء).

والعقد يعني تنظيم الحقوق والواجبات المتبادلة بين أطرافه لتحقيق أهداف المشروع.

ب- القانون:

يقصد به القواعد المحددة التي تضعها السلطة التشريعية في الدولة لتأسيس إدارة المشروع.

لائحة نظام العمل:

يضعها صاحب المشروع وهي التي تحدد العمل بالمشروع من حيث أهدافه وأنشطته وجميع مراحل العلاقة التنظيمية بين العاملين والمشروع من حقوق وواجبات.

أنواع الصناعات الصغيرة:

أولاً: من حيث النشاط:

[١] مشروعات إنتاجية:

ويمكن تقسيمها إلى نوعين:

أ- **المشروعات التي تنتج سلعًا استهلاكية مثل:** الصناعات الصغيرة واليدوية، وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية.

ب-**المشروعات التي تنتج سلعًا إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى:** كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات.

[٢] مشروعات خدمية:

وهي التي تقدم لعملائها خدمة الاستشارات الطبية أو الهندسية أو الإدارية أو السياسية أو إصلاح السيارات أو خدمات الكمبيوتر.

[٣] مشروعات تجارية:

وهى كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها وتغليفها. ويبيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة.

ثانيًا:من حيث الحجم:

[١] مشروعات صغيرة:

مشروعات لها مكان ثابت وأوراق رسمية ورأسمال يتراوح بين(١٠،٥٠) ألف جنيها وعمالة في حدود خمسة أفراد.

[٢] مشروعات صغيرة جدًا:

مشروعات لها مكان ثابت وأوراق رسمية ورأسمال يتراوح بين(٥،١٠) آلاف جنيها وعمالة في حدود فردين.

[٣] مشروعات متناهية في الصغر:

مشروعات ليس لها مكان ثابت في أغلب الأحوال ويقوم بها فرد واحد هو صاحب المشروع و لايتجاوز رأس المال عن خمسة آلاف جنيها وغالبًا ما يكون لها أوراق رسمية أو يكون لها حد أدنى من الأوراق الرسمية.

دور الصناعات الصغيرة في التنمية:

للصناعات الصغيرة أهمية دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية في حياة البلدان. وتعتبر الخطوة الأولى والأساسية في عملية التغير الهيكلي لاقتصاد كثير من بلدان العالم فهي تسهم في التنمية عن طريق:

[١] ارتفاع معدلات الإنتاجية في المشروعات والصناعات الصغيرة بالمقارنة بالعمل الوظيفي الحكومي والعام.

[٢] تعتبر المشروعات الصغيرة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة لتشغيلها في الاقتصاد القومي وتعمل على زيادة كفاءته.

[٣] تعمل المشروعات والصناعات الصغيرة على توفير سلع وخدمات للاستهلاك النهائي والوسيط وبالتالي تزيد الدخل القومي للبلاد.

[٤] تعمل المشروعات الصغيرة على تدريب وبناء طبقة قيادية في المجتمعات التي تقام فيها.

[٥] تمتص المشروعات الصغيرة فائض الأموال المجمدة والمدخرات والعمل على تشغيلها والمشاركة في أرباحها.

[٦] تعمل المشروعات والصناعات الصغيرة على زيادة معدل دوران رأس المال.

[٧] تشارك المشروعات الصغيرة في توفير عمالة وبالتالي تقضى على البطالة مما يحسن من مستويات الإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

[٨] القضاء على التضخم عن طريق القضاء على التحويلات المالية غير المنتجة بامتصاصها للاستثمار والتشغيل الاقتصادي.

[٩] تساعد المشروعات الصغيرة على زيادة المبيعات والتوزيع مما يقلل من تكاليف التخزين ومن ثم التسويق ويؤدي إلى توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة.

[١٠] تحقيق التنمية الإقليمية والريفية وانتشار الوعي الصناعي وتقليل معدلات النزوح إلى المدن.

[١١] اعتماد كثير من الصناعات الكبرى عليها في التغذية بالمواد نصف المصنعة.

[١٢] خفض الواردات.

[١٣] تشغيل النساء في المنازل.

[١٤] المحافظة على الصناعات القديمة المهنية والحرفية.

وفى الختام يجب التأكيد على أن قضية تنمية قطاع المشروعات الصغيرة يجب أن تكون قضية قومية تشارك فيها جميع القوى الفعالة في الاقتصاد، ويمكن إيجاز ذلك فيما يلي:

دور منظمة العمل الدولية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة:

تعترف المنظمة بأن أكبر عدد من المشروعات في العالم من النوع الذي يمكن أن يطلق عليه المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم وبالتالي فهي تستوعب أكبر نسبة من القوة العاملة مما يجعلها تسهم في مشاكل البلاد

الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا يجب إعطاء هذه المشروعات الاهتمام البالغ والمساعدة المادية والاقتصادية والفنية اللازمة.

تهتم منظمة العمل الدولية بتحسين الكفاءة الإنتاجية والتدريب المهني في المشروعات والصناعات الصغيرة بإنشاء المعهد الدولي للإدارة.

تقوم المنظمة بتمويل بعض المشروعات الصغيرة في الدول النامية وتوفير التدريب المناسب لها.

دور وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية في تشجيع الصناعات الصغيرة:

إعداد منظومة متكاملة هدفها تنظيم قاعدة هذه الصناعات وفقًا للسياسات التي تكفل كافة الخدمات الأساسية لمنشآت الصناعات الصغيرة، وتهيئة البيئة الصناعية المناسبة، وتحقيق الانتشار الصناعي المتوازن على مستوى محافظات الجمهورية من خلال:

[١] إنشاء مجمعات للصناعات الصغيرة على مستوى محافظات الجمهورية وقد تم بالفعل إنشاء تسع مجمعات صناعية مثل (العاشر من رمضان – السادات – برج العرب – الإسماعيلية – أسيوط – سوهاج – قنا – أسوان – الدقهلية) وهي من أهم الوسائل الفعالة في تنمية الصناعات الصغيرة.

[٢] تحديد أنماط الصناعات المغذية والصناعات المكملة بالتفصيل لكل نشاط.

[٣] التعاون والتنسيق مع الأجهزة والمؤسسات المحلية والعالمية في تنمية الصناعات الصغيرة.

[٤] تقديم كافة الخدمات الإرشادية للمستثمرين من خلال المكاتب الإقليمية بالمحافظات لخدمة صغار المستثمرين سواء قبل تشغيل المشروع أو أثناء وبعد التنفيذ.

[٥] إعداد الدراسات الاقتصادية للمشروعات الصناعية المختلفة.

[٦] توفير جميع البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمرين من خلال قاعدة معلومات الصناعة.

[٧] إرشاد المستثمرين لمصادر التمويل المتاحة لتمويل المشروعات الصغيرة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية وبنك التنمية الصناعية.

[٨] إصدار أدلة إرشادية للصناعات المرشحة للاستثمار وتضم المعلومات اللازمة لإقامة تلك المشروعات.

[٩] تنمية وتطوير الصناعات التقليدية بهدف زيادة قدرتها على التصدير والمساهمة في زيادة فرص العمل من خلال إنشاء مركز إقليمي لتنمية وتطوير الصناعات التقليدية التراثية لتقديم كافة المساعدات والاستشارات اللازمة.

[١] تشجيع المرأة على إقامة مشروعات إنتاجية من خلال تقديم التسهيلات اللازمة.

[١٠] المعاونة في توفير المعلومات لتسويق منتجات الصناعات الصغيرة محليًا وعالميًا من خلال القيام بالدراسات التسويقية للتأكد من وجود طاقة استيعابية تسمح بإقامة المشروع.

دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنمية المشروعات الصغيرة:

[١] يتبع الصندوق سياسات للتمويل والإقراض تحقق أعلى نسبة من أهدافه التنموية.

[٢] يهدف الصندوق إلى تقديم قروض للمشروعات التي توفر فرصًا للعمل.

[٣] يمول المشروع بأسلوب المنح للمشروعات الخدمية التي تعمل على تحسين الظروف المعيشية والبيئية في المناطق والمجتمعات الأكثر احتياجًا وتؤدى إلى توفير فرص عمل مؤقتة ودائمة.

[٤] يقدم الصندوق من خلال الجهات الوسيطة والمنفذة الدعم الإداري والمؤسسي والمعونة الفنية اللازمة لحسن سير الأداء وتنفيذ المشروعات.

[٥] تقديم المشورة عن أفضل الأماكن وأحسن مصادر الشراء للآلات والتجهيزات وغيرها من المستلزمات.

[٦] تزويد أصحاب المنشآت بدليل مبسط للسجلات الكمية والمحاسبية الإرشادات اللازمة للتعامل مع كافة الجهات العامة.

[٧] التعريف بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المشروعات.

[٨] التعريف بالمعارض المحلية والدولية والمعاونة على الاشتراك فيها.

[٩] المساعدة في الحصول على المعرفة والتطورات في تقنيات الإنتاج والتسويق.

[١٠] التعريف بفرص الاستثمار المتاحة في كل محافظة وفى كل منطقة داخلها.

[١١] إعداد دراسة جدوى أولية عن المشروعات التي تطرح على الراغبين في إقامتها.

دور البنوك:

[١] تغيير النظرة إلى قطاع المشروعات الصغيرة.

[٢] تبادل الخبرات مع البنوك الأخرى بشأن الإقراض للمشروعات الصغيرة.

[٣] إنشاء إدارة خاصة للمشروعات الصغيرة.

[٤] تسهيل الائتمان للمشروعات والعملاء.

[٥] نقل الخبرات إلى الجهات المساندة وتكوين آراء مشتركة بشأن الإقراض للمشروعات الصغيرة من خلال دراسات الجدوى المقننة.

دور المشروعات الكبيرة:

[١] تشجيع قيام المشروعات الكبيرة على عمل علاقات تعاقدية مع المشروعات الصغيرة لتكون بمثابة صناعات مغذية لها.

[٢] الاعتماد على المشروعات الصغيرة في تنفيذ العقود من الباطن وتجهيز الدعم التنظيمي لذلك.

دراسة جدوى مقترحة لمشروع صغير في مجال التصميم والتطريز

تقديم:

يعتبر التصميم على أقمشة الإيتامين من الفنون اليدوية الراقية التي تعتمد بشكل أساسي على التصميم الزخرفي في زخرفة كل من الملابس والمفروشات.

وتعتبر الصناعات الصغيرة وسيلة فعالة للنهوض بالمستوى الاقتصادي لمعظم الدول خاصةً النامية منها، وحل مشكلة البطالة، ومساندة المشروعات الكبيرة في الإنتاج.

والمشروع المقترح من المشاريع المهمة حيث يتميز بخصوصيته من حيث نوع التطريز للمنتج ،وكذلك تعدد المستوى المقترح للإنتاج فيمكن أن يتجه للمستهلك المصري أو يتجه للتصدير الخارجي، وهكذا نجد أن المنتج يتميز بدرجة مرونة عالية في استخدام أنواع مختلفة من الخامات للتحكم في تكلفة الإنتاج.

أولاً: مدى الحاجة إلى إقامة المشروع:

[١] الهدف:

ابتكار تصميمات زخرفية تعتمد في تطبيقها على التطريز على أقمشة الإيتامين يدويًا.

الاستفادة من جماليات التطريز على أقمشة الإيتامين في مجال الصناعات الصغيرة.

المساهمة اقتصاديًا وفنيًا في رفع مستوى أذواق المستهلكين.

[٢] أهمية المشروع:

تنبع أهمية المشروع من محاولة إنتاج ملابس تناسب شرائح المجتمع المختلفة بالإضافة إلى الإنتاج للتصدير للسوق الخارجي.

فتح مجال عمل لشباب الخريجين.

ابتكار العديد من التصميمات الملائمة للتطريز على الجاكيت.

ثانياً: الخامات:

تضم خامات المنتج في مجموعها:

- أقمشة الإيتامين
- أقمشة صناعية (ساليا) لبطانة الجاكيت
- خيوط حياكة
- خيوط تطريز مناسبة لنوع الأقمشة
- (إيبوليت)
- خامات تغليف
- خامات لاصقة (فازلين)

ثالثاً: المنتجات:

- جاكيت مطرز
- بلوزة مطرزة
- تونيك مطرز
- أغطية رأس مطرزة

وسوف يتجه المشروع إلى إنتاج الجاكيت المطرز وذلك في مرحلة بدء المشروع.

ويمكن وضع بعض المواصفات للجاكيت الذي يمكن إنتاجه في المشروع:

- مفتوح من الأمام.
- يصنع من قماش الإيتامين.
- يتم التفصيل بحيث يكون خط البرسل موازيًا لخط نصف الأمام والخلف وأحياناً يكون به حياكة في خط نصف الخلف.
- تكسيم بسيط من الوسط.
- يتم زخرفته بالتطريز اليدوي (التطريز بطريقة العد).

وفيما يلي نموذجين للجاكيت المقترح للمشروع :

جاكيت رقم (١)

جاكيت رقم (٢)

رابعاً :العناصر الفنية للمشروع:

[١] مراحل التصنيع:

تتلخص مراحل التصنيع بخطوات متتابعة على الوجه الآتي:

- تصميم المنتج.
- تصميم النموذج.
- رسم التصميم الزخرفي.
- قص المنتج والبطانة.
- تجهيز المنتج والبطانة.
- تطريز المنتج.
- التشغيل والحياكة.
- التشطيب.
- التعبئة والتغليف.

ويمكن توضيح بعض الاتجاهات الفنية في تصنيع الجاكيت بمجموعة الخطوات التالية:

- القص تبعًا لشكل النموذج المعد لكل من الجاكيت والبطانة.
- التصميم الزخرفي والتطريز تبعًا للتصميم المقترح.
- تجهيز الجاكيت والبطانة.
- حياكة خط كتف الأمام مع خط كتف الخلف للجاكيت والبطانة.
- حياكة خط الجنب لكل من الجاكيت والبطانة.
- حياكة الكم لكل من الجاكيت والبطانة.
- تركيب الكم لكل من الجاكيت والبطانة.
- تركيب (الإيبوليت) في الجاكيت.
- حياكة (الأنفورم) في الجاكيت.
- تركيب البطانة في الجاكيت مع تركيب بطاقة البيانات والمقاس.
- المراجعة والتشطيب.
- الكي والتغليف.

الرسم التخطيطى لمراحل إعداد الجاكيت رقم (١)

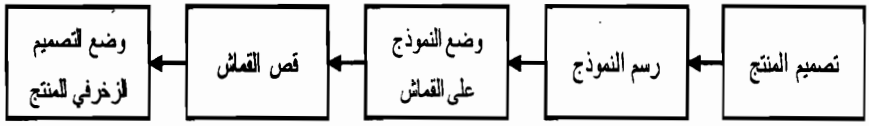

الرسم التخطيطى لمراحل التصميم والتطريز للجاكيت رقم(١)

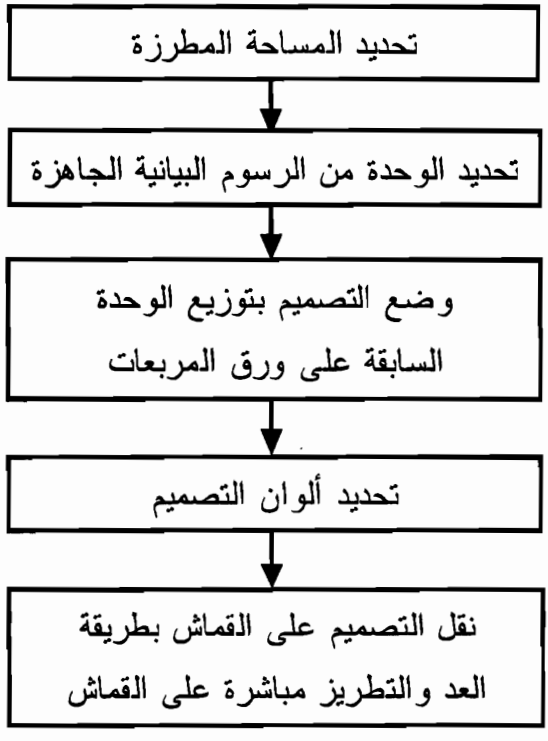

الرسم التخطيطي لمراحل إنتاج الجاكيت رقم(١)

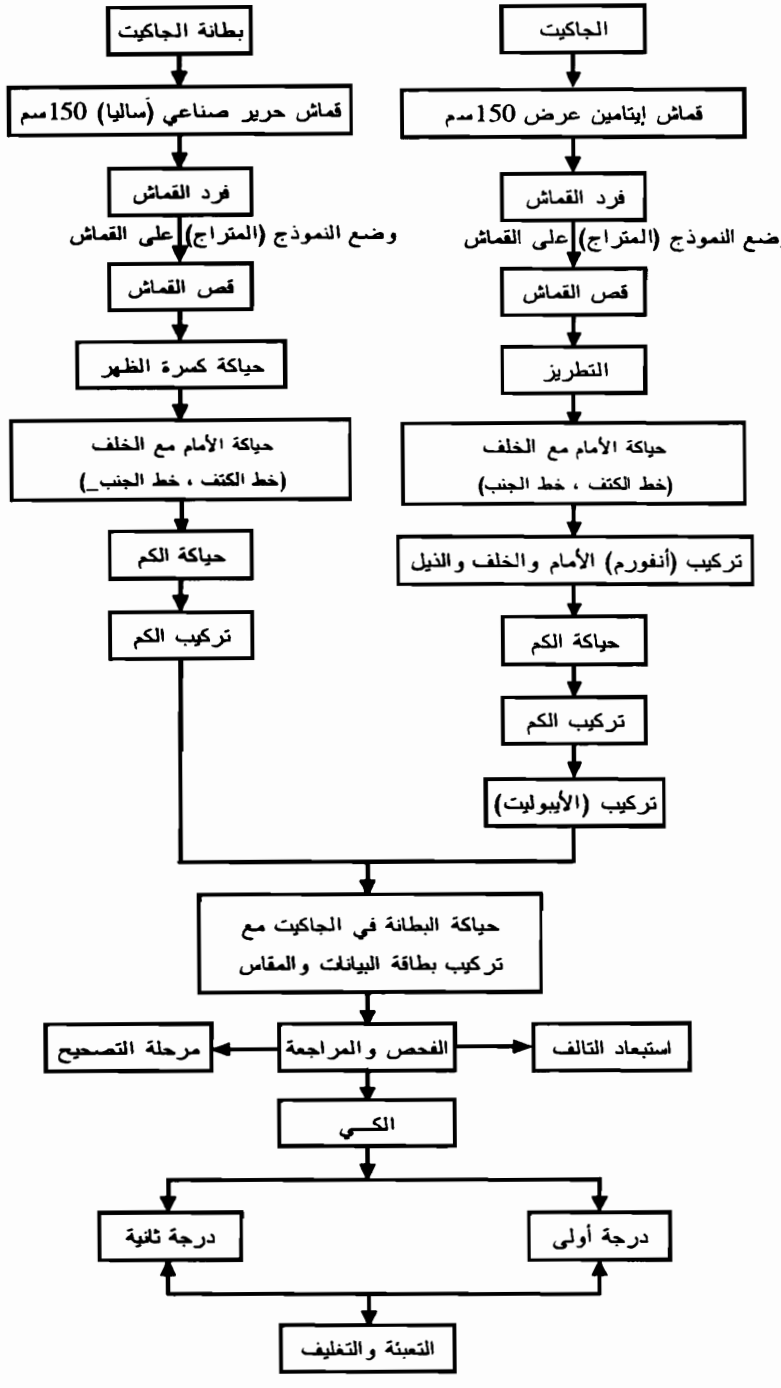

أولاً: مرحلة القص:

[١] قص الجاكيت:

خطوات التشغيل	الآلات والمعدات	الرسم التنفيذى
• فرد القماش في طبقات • وضع النموذج على القماش • قص القماش	• منضدة للقص • مقص كهربائي	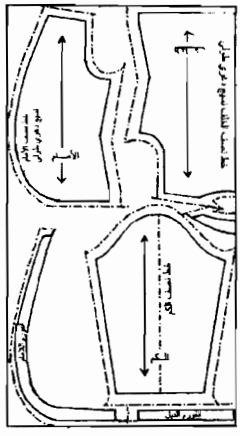

[٢] قص البطانة:

خطوات التشغيل	الآلات والمعدات	الرسم التنفيذى
• فرد القماش • وضع النموذج على القماش • قص القماش	• منضدة للقص • مقص كهربائي	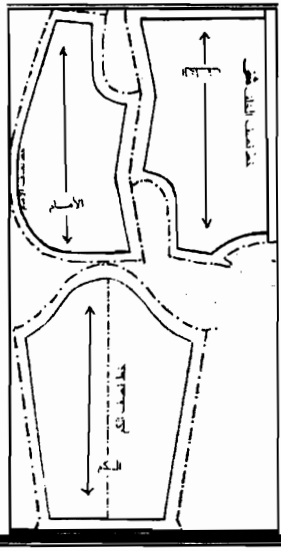

ثانيًا: مرحلة التشغيل:

خطوات التشغيل	الآلات والمعدات	الرسم التنفيذى
[١] مرحلة التطريز	تطريز يدوى. تستخدم الغرزة المتصالبة في التطريز باستخدام خيوط المولينيه الأخضر الفاتح والسكري.	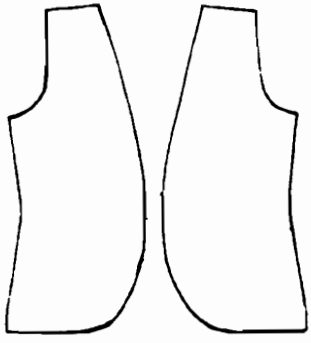
[٢] تجهيز الأنفورم الأمامي والخلفي والذيل.	ماكينة حياكة سريعة	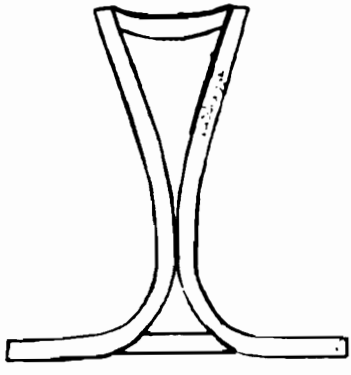

خطوات التشغيل	الآلات والمعدات	الرسم التنفيذى
حياكة خط كتف الأمام والخلف وحياكة الجنب لكل من الجاكيت والبطانة كل على حده	ماكينة حياكة سريعة	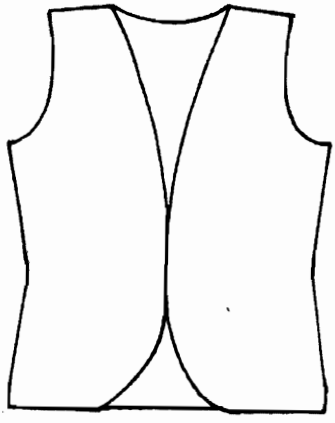
حياكة (الأنفورم) فى الجاكيت	ماكينة حياكة سريعة	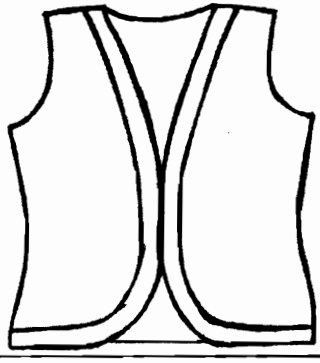
لفق (الأنفورم)	بطريقة يدوية	
حياكة الخط الجانبي للكم لكل من الجاكيت والبطانة	ماكينة حياكة سريعة	
[٧] لفق نهاية الكم	بطريقة يدوية	

خطوات التشغيل	الآلات والمعدات	الرسم التنفيذى
[٨] تركيب الكم في كل من الجاكيت والبطانة	ماكينة حياكة سريعة	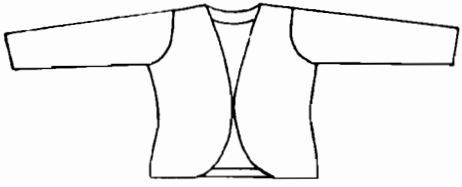
[٩] تركيب الإيبوليت	بطريقة يدوية	
[١٠] حياكة البطانة في الجاكيت وتركيب المقاس وبطاقة البيانات	ماكينة حياكة سريعة	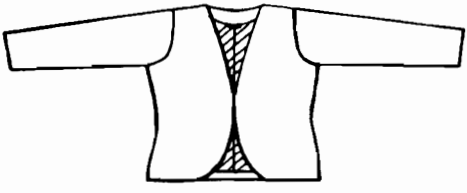
[١١] الكي	مكواة بخار	
[١٢] التعبئة والتغليف		

الرسم التخطيطى لمراحل إنتاج الجاكيت رقم(٢)

الرسم التخطيطى لمراحل التصميم والتطريز للجاكيت رقم(٢)

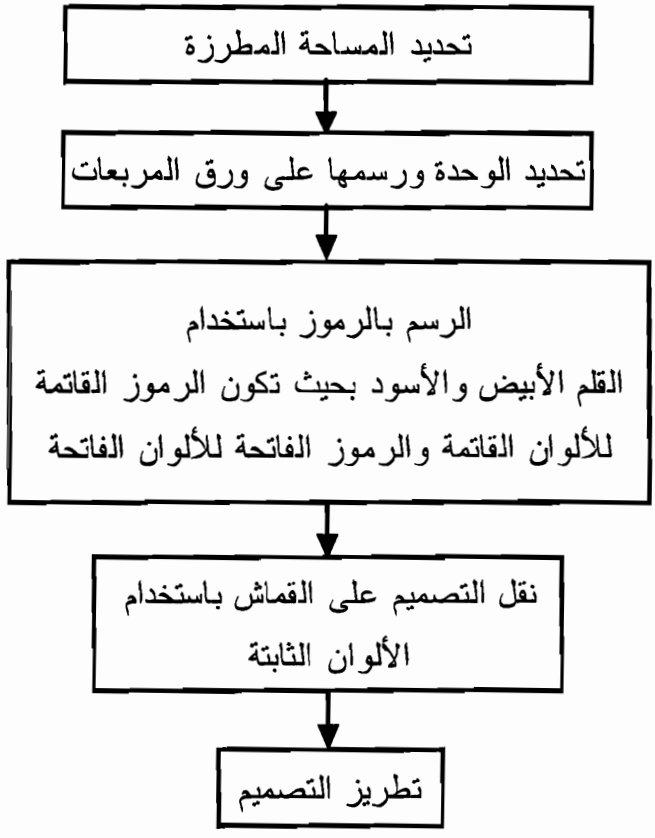

الرسم التخطيطى لمراحل إعداد الجاكيت رقم (٢)

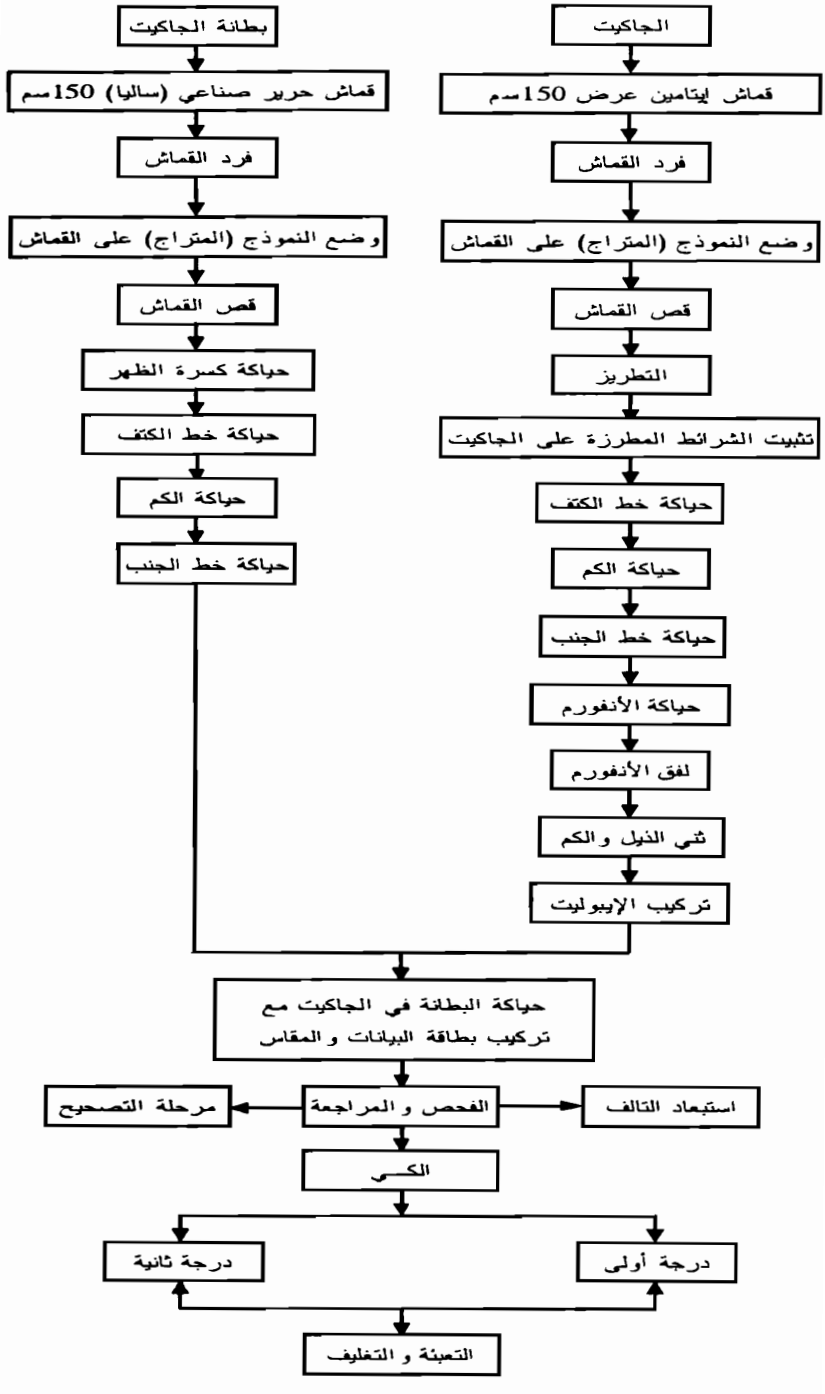

أولاً: مرحلة القص:

[١] قص الجاكيت:

خطوات التشغيل	الآلات والمعدات	الرسم التنفيذى
• فرد القماش في طبقات • وضع النموذج على القماش • قص القماش	• منضدة للقص • مقص كهربائي	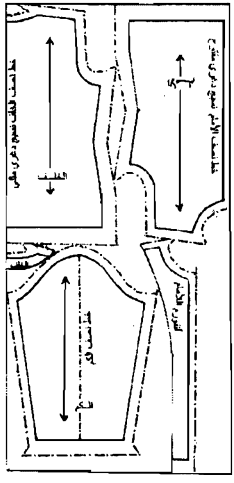

[٢] قص البطانة:

خطوات التشغيل	الآلات والمعدات	الرسم التنفيذي
• فرد القماش في طبقات • وضع النموذج على القماش • قص القماش	• منضدة للقص • مقص كهربائي	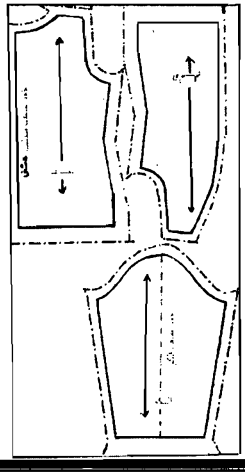

ثانيًا: مرحلة التشغيل:

خطوات التشغيل	الآلات والمعدات	الرسم التنفيذى
مرحلة التطريز.	تطريز يدوى على القماش الشبكي. تستخدم الغرزة نصف المتصالبة (العكسية) في التطريز باستخدام خيوط الكتون بيرليه بألوان الطوبي القاتم والفاتح والسيمون، ويكون التطريز على شكل إطارات بعروض مختلفة.	
[٢] مرحلة تثبيت الإطارات على الجاكيت والكم	يتم التثبيت يدويًا بطريقة الإضافة (Applied-Work) على كل من الجاكيت والكم.	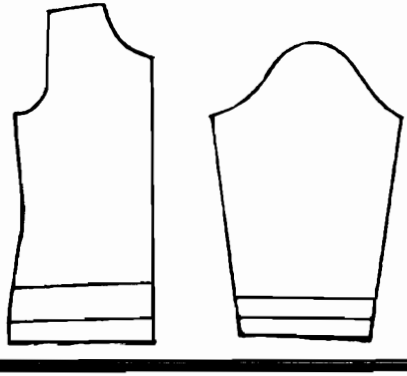

خطوات التشغيل	الآلات والمعدات	الرسم التنفيذى
[٣] تجهيز (الأنفورم) الأمامي والخلفي وحياكته	ماكينة حياكة سريعة	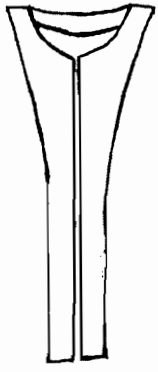
[٤] حياكة خط كتف الأمام والخلف لكل من الجاكيت والبطانة كل على حده	ماكينة حياكة سريعة	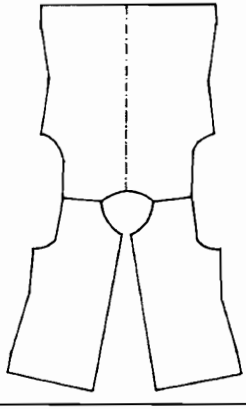
[٥] حياكة الكم فى كل من الجاكيت والبطانة كل على حده	ماكينة حياكة سريعة	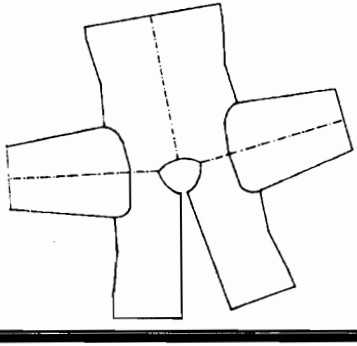

خطوات التشغيل	الآلات والمعدات	الرسم التنفيذى
[٦] حياكة خط الجنب والكم لكل من الجاكيت والبطانة كل على حده	ماكينة حياكة سريعة	
[٧] حياكة (الأنفورم) في الجاكيت	ماكينة حياكة سريعة	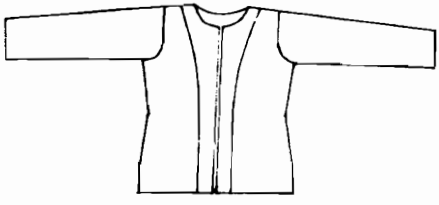
[٨] لفق (الأنفورم)	بطريقة يدوية	
[٩] ثنى الذيل ونهاية الكم (لفق)	بطريقة يدوية	
[١٠] تركيب الإيبوليت	بطريقة يدوية	
[١١] حياكة البطانة في الجاكيت وتركيب بطاقة البيانات والمقاس	ماكينة حياكة سريعة	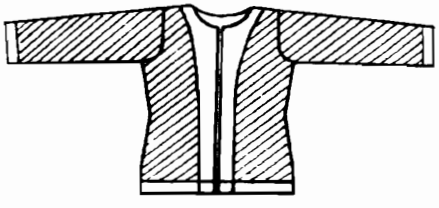
[١٢] الكي	مكواة بخار	
[١٣] التعبئة والتغليف		

[٢] المساحة والموقع:

يلزم للمشروع مساحة قدرها ٨٧,٥ م٢.

[٣] المستلزمات الخدمية المطلوبة:

يحتاج المشروع إلى كهرباء ٣٨٠ فولت بقدرة ٨ حصان بتكلفة سنوية ٤٨٠ جنيه مصري.

[٤] الآلات والمعدات والتجهيزات:

الأجهزة المستخدمة في المشروع هي معدات نمطية الآداء للملابس الجاهزة تحقق تكامل خط الإنتاج على أساس ماكينات متجانسة في الآداء طبقًا لمستلزمات الإنتاج بما يحقق السيولة الحركية ومتطلبات الجودة.

و الجدول التالي يوضح قائمة بالمعدات المستخدمة في المشروع:

الصنف	جهة الصنع	الكمية	سعر الوحدة	الإجمالى بالجنيه المصرى
[١] ماكينة حياكة: لحياكة المنتج. عدد الإبر واحدة تغذية الخيوط ٢ خيط معدل الإنتاج ٥٠ قطعة / ساعة المساحة المحيطة ٨٠سم من كل جانب قوة المحرك٢ حصان	مستورد	١	٢٤٠٠	٢٤٠٠
[٢] مكواة بخار يدوية ٢٢٠ فولت كى المنسوجات بالبخار مع طاولة كى المساحة المحيطة ١٠٠ سم من الأمام الوزن ٢/١ كيلو	مستورد	١	٥٠٠	٥٠٠
[٣] مقص آلى قص طبقات القماش تبعًا لمواصفات النموذج قص حتى ٣٠ مم قوة ٢/١ حصان	مستورد	١	٦٠٠٠	٦٠٠٠
[٤] منضدة قص لفرد القماش منضدة نصف آلية أبعاد : ١,٥×٣ م	مستورد	١	١٠٠٠	١٠٠٠
[٥] أدوات يدوية متنوعة	مستورد	مقطوعية	٥٠٠	٥٠٠
[٦] آلة ترقيم لترقيم المنتجات	مستورد	١	١٠٠	١٠٠
الإجمالي				١٠٥٠٠

تكلفة الجاكيت رقم (١ ، ٢) من الخامات:

احتياج الجاكيت رقم (١) من خامات:

النوع	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	الإجمالى
قماش إيتامين ضيق عــرض ١٥٠ سم	متر	١,٥	٣٠	٤٥
حرير صناعى(ساليا)عــرض ١٥٠ سم	متر	١,٥	٤	٦
خيط حياكة	بكرة	١	١	١
خيوط تطريز (مولينيه)	شلة	٢	٣	٦
(إيبوليت)	–	١	١	١
كيس تغليف	–	١	٢	٢
شماعة	–	١	٢	٢
الإجمالى				٦٣

احتياج الجاكيت رقم (٢) من خامات:

النوع	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	الإجمالى
قماش إيتامين عرض ١٥٠ سم	متر	١,٥	١,٦٥	٤٩,٥
قماش شبكى عرض ١٥٠ سم	متر		٠,٢٠	١٢
حرير صناعى(ساليا)عــرض ١٥٠ سم	متر	١,٥	١,٦٥	٦,٦
خيط حياكة	بكرة	١	١	١
خيوط تطريز (كتون بيرليه)	بكرة	٢	٣	٢٠,٢٥
(إيبوليت)	–	١	١	١
كيس تغليف	–	١	١	٢
شماعة	–	١	١	٢
الإجمالى				٩٤,٣٥

ملاحظة مهمة: عند تنفيذ المشروع بعد الموافقة عليه من الجهــات المعنيــة ستكون التكلفة أقل بكثير بالنسبة للخامات.

[٥] احتياج المشروع من خامات لعدد ٢٤ جاكيت:

النوع	الوحدة	الكمية	سعر الوحدة	الإجمالى
قماش إيتامين ألوان	متر	٧٨	٣٠	٢٣٤٠
قماش شبكى عرض	متر	١,٢٠	٦٠	٧٢
حرير صناعى(ساليا) ألوان	متر	٧٨	٤	٣١٢
خيط حياكة	كونة	٢	٦	١٢
خيوط تطريز (موليتيه)	شلة	٦	٣	١٨
خيوط تطريز (كتون بيرليه)	بكرة	١٥	٦,٧٥	١٠١,٢٥
(إيبوليت)	دستة	٢	٦	١٢
أكياس تغليف	مقطوعية	مقطوعية	٤٨	٤٨
شماعات	مقطوعية	مقطوعية	٤٨	٤٨
بطاقات بيانات ومقاسات	مقطوعية	مقطوعية	٦	٦
الإجمالى				٢٩٦٩,٢٥

إجمالى الخامات لدورة رأس المال: ٢٩٦٩,٢٥ جنيه مصري.

[٦] الرسم التخطيطى لموقع المشروع:

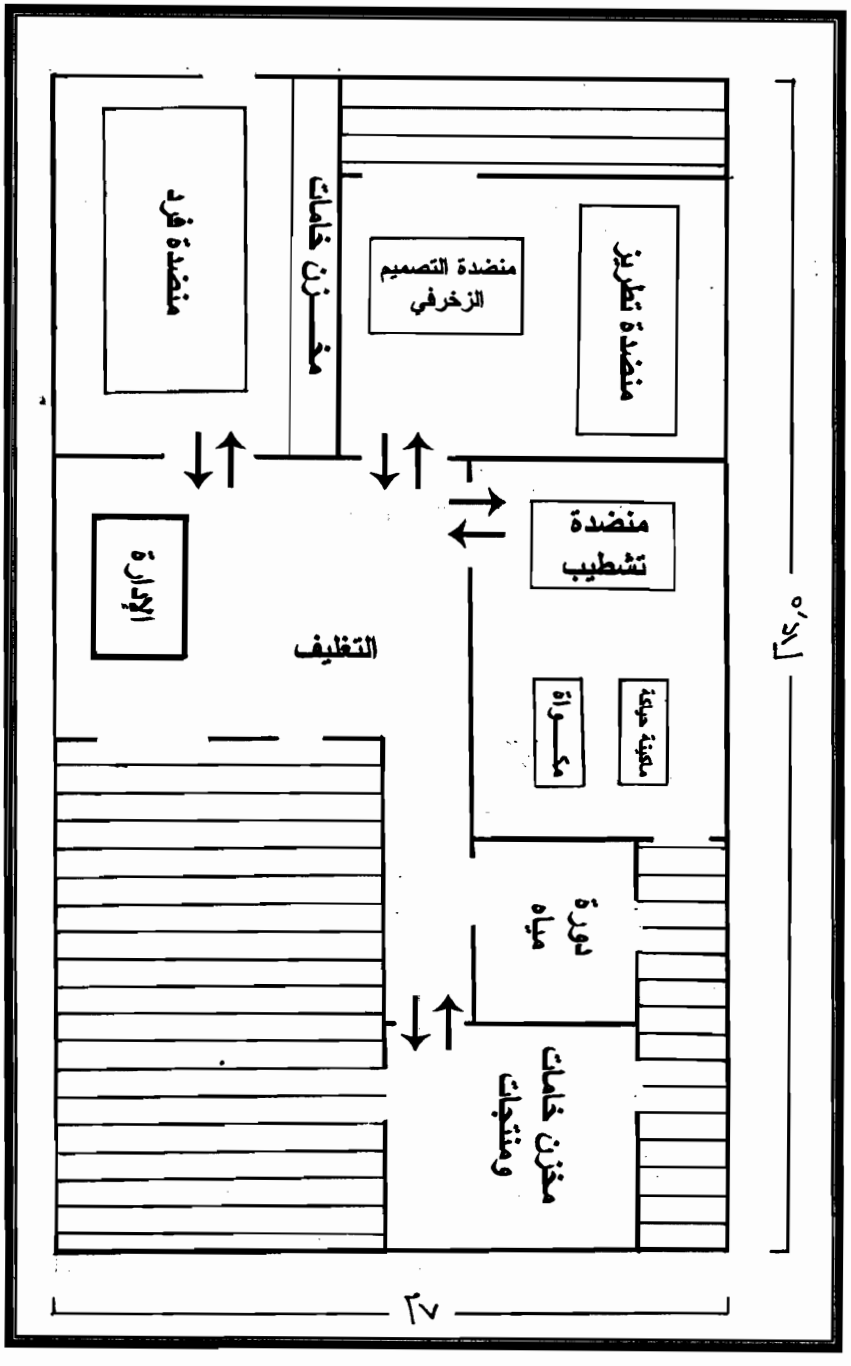

[٧] العمالة:

المسمى الوظيفى	متطلبات الوظيفة ووصف العمل	العدد	الأجر الشهرى	الإجمالى
مدير المشروع	الإدارة والتسويق اقتصاد منزلي – ملابس ونسيج	١	٥٠٠	٥٠٠
عمالة فنية:				
حياكة	خبرة	١	٢٥٠	٢٥٠
مقصدار	خبرة	١	٢٥٠	٢٥٠
تشطيب	خبرة	٢	٢٠٠	٤٠٠
مصمم	خبرة– اقتصاد منزلي – ملابس ونسيج	١	٤٠٠	٤٠٠
تطريز	خبرة	٤	٣٠٠	١٢٠٠
تطريز يدوى كي وتغليف	خبرة	٢	٢٠٠	٤٠٠
عمالة مساعدة	لا يشترط خبرة	١	١٠٠	١٠٠
الإجمالي				٣٥٠٠

عدد الورديات: ١ زمن الوردية : ٨ ساعات.

[٨] التعبئة والتغليف:

تستخدم أكياس بلاستيك مطبوعة بشكل يناسب أبعاد المنتج مع مراعاة الوصول إلى أنسب شكل للعرض دون الحاجة لإخراج المنتج من التغليف.

عدد: ٤ صغير ، ٤ متوسط ، ٤ كبير .

[٩] عناصر الجودة:

تنفيذ عدد من العينات بعد تعديل التصميم قبل البدء فى الإنتاج.

إجراءات الفحص تشمل:

- مراجعة أبعاد المنتج.
- تماثل ودقة المنسوجات قبل مرحلة الإنتاج.
- دقة التشطيب.
- دقة التطريز.
- فحص الملابس قبل إدخالها مخازن المنتجات النهائية.
- الاستفادة من العوادم بقدر الإمكان لبيع الباقى أو الاستفادة منها فى إنتاج منتجات تلائم الفضلات.
- استخدام أساليب الصيانة الوقائية لضمان الكفاءة الإنتاجية للآلات .
- عمل توصيف واضح لطرق العمل وحركته داخل المصنع.
- الاهتمام بتدريب العاملين ومهاراتهم لآداء المهام المكلفين بها.

[١٠] الشريحة التسويقية:

- محلات الملابس.
- المعارض الموسمية.
- تجار الجملة.
- التصدير.

تحقيق الميزة التنافسية:

- يمثل النشاط التسويقي ركن هام ورئيسي للمشروع ولذلك يجب دراسة احتياجات السوق وتغيراته والأذواق لشرائح المجتمع المهتم بهذا النشاط.
- يجب تطوير المنتج بشكل دائم تبعًا لاحتياج السوق.
- الإعلان عن المنتج بوسائل الإعلان المتاحة .
- الاعتماد على نظم الجودة الصارمة.
- الاهتمام بالخامات المستخدمة وجودتها وأذواقها المناسبة للقوة الشرائية.

خامساً: الدراسة المالية والاقتصادية للمشروع:

[١] توزيع التكاليف الاستثمارية:

رأس المال الثابت

العناصر الاستثمارية	القيمة الاستثمارية	إجمالى توزيع التكاليف
الأرض	٠	
المباني والمنشآت	٠	
الآلات والمعدات	١٠٥٠٠	
تجهيزات وتأثيث	٢٠٠٠	
وسائل نقل وانتقالات	٠	
مصاريف تأسيس وتجارب تشغيل وتدريب	١٠٠٠	
احتياطي طوارئ (١٠%)من الأصول الثابتة بدون المعدات	٣٠٠	
الإجمالي		١٣٨٠٠

رأس المال العامل

العناصر الاستثمارية	القيمة الاستثمارية	إجمالى توزيع التكاليف
مواد خام – خامات وسيطة	٢٩٦٩,٢٥	
أجور ومرتبات	٣٥٠٠	
طاقة (كهربية- وقود) مرافق	٥٠	
صيانة وقطع غيار	١٥٠	
مصاريف تسويق	٥٠	
إيجار مباني	٠	
تأمين على المباني والمعدات	١٠	
احتياطي(طوارئ تشغيل ومصاريف إدارية)	١٠٠	
الإجمالى		٦٨٢٩,٢٥

إجمالي التكاليف الاستثمارية

الأصول الثابتة	١٣٨٠٠
رأس المال العامل في الدورة	٦٨٢٩,٢٥
إجمالي التكاليف الاستثمارية	٢٠٦٢٩,٢٥

[٢] تكلفة التشغيل لسنة نمطية:

إهلاكات سنوية

العناصر الاستثمارية	القيمة الاستثمارية	نسبة الإهلاك	قيمة الإهلاك
المباني والمنشآت	٠	٥%	٠
الآلات والمعدات	١٠٥٠٠	١٠%	١٠٥٠
تجهيزات وتأثيث	٢٠٠٠	١٠%	٢٠٠
وسائل نقل وانتقالات	٠	٢٠%	٠
مصاريف تأسيس وتجارب تشغيل وتدريب	١٠٠٠	١٠%	١٠٠
احتياطي طوارئ	٣٠٠	١٠%	٣٠
الإجمالي			١٣٨٠

تكاليف التشغيل لسنة نمطية

	العناصر الاستثمارية	القيمة الاستثمارية	الإجمالي
تكاليف مباشرة	مواد خام – خامات وسيطة	٣٥٦٣١	
	أجور ومرتبات	٤٢٠٠٠	
تكاليف غير مباشرة	طاقة (كهربية- وقود)	٦٠٠	
	مرافق	١٨٠٠	
	صيانة وقطع غيار	٦٠٠	
	مصاريف تسويق	٠	
	إيجار مباني	١٢٠	
	تأمين على المباني والمعدات	١٣٨٠	
	احتياطي(طوارئ تشغيل ومصاريف إدارية)	٢٣٠٢	
		١٢٠٠	
إجمالي التكاليف لسنة نمطية			٨٥٦٣٣

[٣] الجدول الحسابي للإيرادات والتكاليف:

الإيرادات والتكاليف		
	العناصر الاستثمارية	**السنة الأولى**
الإيرادات	الإيرادات السنوية (المبيعات)	٢٦٨١٨,٠٢٥
التكاليف	مواد خام – خامات وسيطة	٣٥٦٣١
	أجور ومرتبات	٤٢٠٠٠
	طاقة (كهربية- وقود) مرافق	١٨٠٠
	صيانة وقطع غيار	٦٠٠
	مصاريف تسويق	٦٠٠
	إيجار مباني	٠
	تأمين على المباني و المعدات	١٢٠
	احتياطي(طوارئ تشغيل ومصاريف إدارية)	١٢٠٠
	إهلاك خامات	٢٣٠٢
	إهلاكات سنوية	١٣٨٠
	إجمالي التكاليف النقدية	**٢٠٦٢٩٠٢٥**
	صافي الربح قبل الضريبة	**٦١٨٨,٧٧٥**
	الضريبة (٢٠%) بعد السنة الأولى	**١٢٣٧,٧٧٥**
	صافي الربح بعد سداد الضرائب	**٤٩٥١,٠٢**

ملاحظة مهمة: تم الرجوع في دراسة الجدوى إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية.